

الشمس من وجوه كثيرة وجوب الكفاية على الناحية غير الصيد والبقرة في تقيم الغنم والاشجار والاشجار
وجوبها بالجماع معك ومسا وانك للقلم ومن ثم اسقط وجوبها بضميرها على الاستحباب في الغنم والاشجار
وبعضها وجوبها بالظن وان لم يجب على الناس واخرون تأقوها بالقبول معك وسقطت
يمكن توجيهه بتقصيره هنا في الظن الكفاية فان من منتهى سعة يكون على الصفا فظن الاكالا
مع اعتبارا كونه على الوجه تقصير في تعريضه وان لم يكن المقدم وما عثر فرضها في تمام السنة
مكة فينبغي ما يتحقق فيه العذر كما تجوز في كل حال واقع ويجوز قطع كفايته وعرضا
قبل بلوغ الا ربعه ووجدها على المشي والقبول كالطواف والاستحباب آتانه وان لم يكن
على داس الشوط مع حفظ موضع حد من الزيادة والتقصير في التقصير وهو انما ياتي
الشعر والظفر بجديد وتنق وتضيق وتغيرها بعد اي بعد السبعين عاما وهو ما يصح
عليها ان يكون من شعر وظفر وانما يجب التقصير فيهما ان كان سنة الفحة اما في غيرها فليس
الحلق من الشعر متعلق بالتقصير لا فرق بين شعر الرأس والحية وغيرهما او التقصير من اليد
او الرجل ولو حلق بعض الشعر اجزاء وانما يجوز حلق جميع الرأس او ما يصح عليه غيره
يحل من اجزائها فيجعل جميع ما حرم الا حرام حتى الوقت ولو حلق جميع رأسه عامدا عالما
فشاء ولا يجوز عن التقصير المتأخر وقيل يجوز له حلقه بالشرع والمهر متأخر وهو متحدث
القصود وناسيا او جاهلا لا يشاء عليه ويجوز الحلق ولو بعد التقصير ولو حلق قبل التقصير
على فسد ولو لم يبق بقية فلو سقط وشاء العسر واليسر في الثلاثة للتعريف بمجالسهم
وكانوا جاهلا او ناسيا في وقتها عليه ويجوز التقصير بالجمهرين بعد اي بعد التقصير
لغير الخيط وغيره كما يقتضيه اطلاق النص والجماع في سق اقمرة على التقصير الخيط وكذا
يتجوز ذلك لاهل مكة في الموسم اجمع اي موسم الحج او له وصوله او قد اجمع مجهرين واعني
عند احلامهم **الفصل الثاني من افعال الحج** وهو الاحرام والوقوفان وفنساك
وطواف الحج وسيرة وطواف النساء وذي الحجة والبيت بين ولا يكون منها خمسة الثلاثة
الاول والظن في الاحرام والسنة **الاحرام والوقوف** يجب بعد التقصير لاجل
بالجماع المتع وجوبا موسما لان يقع له وقوف مقدار ما يمكن ان يذكر بعد الاحرام
من محللة ويجب ان يقع يومه الترويحية وهو التامة من ذي الحجة سنة بعد الاذان للحاج
او من الاحرام

الشمس من وجوه كثيرة وجوب الكفاية على الناحية غير الصيد والبقرة في تقيم الغنم والاشجار والاشجار
وجوبها بالجماع معك ومسا وانك للقلم ومن ثم اسقط وجوبها بضميرها على الاستحباب في الغنم والاشجار
وبعضها وجوبها بالظن وان لم يجب على الناس واخرون تأقوها بالقبول معك وسقطت
يمكن توجيهه بتقصيره هنا في الظن الكفاية فان من منتهى سعة يكون على الصفا فظن الاكالا
مع اعتبارا كونه على الوجه تقصير في تعريضه وان لم يكن المقدم وما عثر فرضها في تمام السنة
مكة فينبغي ما يتحقق فيه العذر كما تجوز في كل حال واقع ويجوز قطع كفايته وعرضا
قبل بلوغ الا ربعه ووجدها على المشي والقبول كالطواف والاستحباب آتانه وان لم يكن
على داس الشوط مع حفظ موضع حد من الزيادة والتقصير في التقصير وهو انما ياتي
الشعر والظفر بجديد وتنق وتضيق وتغيرها بعد اي بعد السبعين عاما وهو ما يصح
عليها ان يكون من شعر وظفر وانما يجب التقصير فيهما ان كان سنة الفحة اما في غيرها فليس
الحلق من الشعر متعلق بالتقصير لا فرق بين شعر الرأس والحية وغيرهما او التقصير من اليد
او الرجل ولو حلق بعض الشعر اجزاء وانما يجوز حلق جميع الرأس او ما يصح عليه غيره
يحل من اجزائها فيجعل جميع ما حرم الا حرام حتى الوقت ولو حلق جميع رأسه عامدا عالما
فشاء ولا يجوز عن التقصير المتأخر وقيل يجوز له حلقه بالشرع والمهر متأخر وهو متحدث
القصود وناسيا او جاهلا لا يشاء عليه ويجوز الحلق ولو بعد التقصير ولو حلق قبل التقصير
على فسد ولو لم يبق بقية فلو سقط وشاء العسر واليسر في الثلاثة للتعريف بمجالسهم
وكانوا جاهلا او ناسيا في وقتها عليه ويجوز التقصير بالجمهرين بعد اي بعد التقصير
لغير الخيط وغيره كما يقتضيه اطلاق النص والجماع في سق اقمرة على التقصير الخيط وكذا
يتجوز ذلك لاهل مكة في الموسم اجمع اي موسم الحج او له وصوله او قد اجمع مجهرين واعني
عند احلامهم **الفصل الثاني من افعال الحج** وهو الاحرام والوقوفان وفنساك
وطواف الحج وسيرة وطواف النساء وذي الحجة والبيت بين ولا يكون منها خمسة الثلاثة
الاول والظن في الاحرام والسنة **الاحرام والوقوف** يجب بعد التقصير لاجل
بالجماع المتع وجوبا موسما لان يقع له وقوف مقدار ما يمكن ان يذكر بعد الاحرام
من محللة ويجب ان يقع يومه الترويحية وهو التامة من ذي الحجة سنة بعد الاذان للحاج
او من الاحرام

الاحرام

كان يترى وما لما لم يترى من كفة الزمان كما لو كان بعض من يتولى بعض من وضع لغيرها
بعد صلاح الظاهر من بعد الظاهر المنقذين لسنة الايام والماضية والحكم بحسن بغير الامام
والمنظور من حيث استئناؤها وصحة كرامة الواجب والمنكوب والمكروه والماضية والوقوف في
الكون لغيره من زلات الساع لا غرو ولا حزن في هذا ما لية المتشبه على قصد الفعل الخوض
منقربا بعد تحقق الزوال بغير فصل والركن من ذلك امر كل واحد من مجموع الوقت
النية ولو سائر الواجب كقول حذرة من بطن غير بطن العين المهالمة وقع الواجب والنية
والنية يقع المتكركس والواو وتزيد الباء المتأمة من تحت الموقوتة وتمت يقع الوقت
وكس الميم وقع الواجب وهو بطن عترة فكان يستعمل في التقديد لها الى الاذان فيبقى الحشر الى
ذي الحجة وفي هذه المكاتبات حد ولا حدود فانه يقع الوقت لها ولو ان من عترة
القرب عامدا ولم يعد فسد زمانه عجزا من ثمانية عشر يوما سفل او حضا متا بقية وثم
متا بقية اصح القولين في سراج فيها المتأخر فها جعلها في الموقوت وهو الوقت
تجدد قبل الغروب والاقوى سقوطها وان لم يكن ناسيا او جاهلا فلا يشاء عليه ان يعلم
بالحكم قبل الغروب والواجب لعوده لا يمكن ان يدخل به فهو عامدا واما العود بعد الغروب
فلا اثر له ويكفي الوقوف على الجبل بلية اسفل بالشرع وكذا اي الكون لية عد وكذا سابل
وانتفا وهو الاصل في اطلاق الوقوف على الكون اطلاقا لافضل افراده عليه والتسحب لية
لية التاسع الى الفجر حوز بالغاير عن قومه بسقوط الوضوء بعد نصف الليل كسبها لية
الشرقي ولا يقطع عمل بكسرين وهو وحده الى جهة عترة حتى تطلع الشمس والامام
من حكمة الى من قبل صلواتين الظاهر من يوم الترويحية ليلته ما عترة وهذا التقيد لما
سابقا من استصحاب ايقاع الاحرام بعد صلوة المستدرك لافخر الحج عنها وكذا زوال العذر
كالحرم والعيال والموتة وخالف الزحام ولا يتقيد بخروج عقول والامام كاسلف بله
التقدم يومين وثلاثة والذاع عند الخروج اليها اي المضي في ابتداء وعند الخروج منها
الى عترة وفيها بالاقوال والدعاء بعزته بلا حجة المشقة عند هذا البيت حضوره
الحسين وولاه زين ابنا بين عليهما وكتا بقوا لمة ثمة لها ولين احرام بالدعاء واقدم
اربعون ركعة الكلي على ابن ابراهيم عن امية قال رايته عبد القادر بن جناب بالموقف ثم ارا

لكن ما كان في ان يجمع
من الموقوتة في وقت
الاحرام في ذلك

اريد ان يكون التقيد في الاحرام

Copyrighted material